

الخيار الذي رفضته إيران

العرب

حَقِيقَةُ (الضَّاعِيَةِ) بِوَجْهَةِ
بَيْنَ إِيرانِ وَالصِّينِ ..

أنه حيث تدخلت إيران منذ الثورة التي أطاحت بنظام الشاه وأقامت "الجمهورية الإسلامية" حل الخراب، أكان ذلك في العراق أو سوريا أو لبنان أو اليمن. مثل هذا الخراب كان سيحل بالبحرين لو لم يوجد من يتصدى لإيران ودورها. ما الذي تريده الإدارة الأميركية في نهاية المطاف؛ الأكد أنها لن تستسلم أمام إيران ولكن هل تستطيع إقحامها أن نتائج العدوانية لا يمكن أن تكون مثمرة؛ بل كل ما يمكن أن تؤدي إليه هو الاستسلام الإيراني أمام الصين بدل الدخول في علاقات طبيعية مع دول المنطقة والعالم. مثل هذا الخيار، أي رفضته إيران وهو الذي قاد إلى الحزن الصيني...

لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل دول المنطقة وذلك بغض النظر عن رغبة الإدارة الجديدة في السير في سياسة تقوم على فكرة الانقلاب على كل ما قامت به إدارة ترامب. ثمة واقع لن تتمكن الإدارة الجديدة التخلص منه مهما فعل شخص مثل روبرت مالي المسؤول عن الملف الإيراني. في النهاية إن الواقع القاتل في الشرق الأوسط والخليج لا يمكن إلا أن يفرض نفسه على شخص مثل مالي معروف بتعاطفه مع إيران. لا يمكن تجاهل أهمية الاتفاق الإستراتيجي الصيني - الإيراني، لكنه لا يمكن أيضاً تجاهل المشاكل التي تواجه إيران حيثما تدخلت مباشرة أو عبر أدواتها، أي ميليشياتها المذهبية. فإذا كانت التجربة أثبتت شيئاً، فهي أثبتت

لها إقامة علاقات طيبة مع محيطها العربي، بدل التصرف بطريقة تعكس اقتداراً لكل ما هو عربي في المنطقة. قال وزير الخارجية السعودي لـ"سي. إن. إن" عن فرص التقارب مع إيران "نريد من إيران وقف أنشطتها التي تسبب في زعزعة الاستقرار في المنطقة وسلوكها العدواني. بالطبع إذا كانت على استعداد للقيام بذلك، فإن ذلك سيفتح الأبواب ليس فقط للتقارب، ولكن حتى للمشراكة". وأضاف "لا يمكن أن يكون هناك تقارب دون معالجة هذه التهديدات الخطيرة جدا للاستقرار والأمن الإقليميين من لبنان إلى سوريا والعراق واليمن إضافة إلى الأنشطة داخل المنطقة بما في ذلك السعودية بتزويد الإرهابيين بمعدات صنع القنابل وأسلحة من هذا القبيل".

واشنطن رؤية أن إيران غير مرغوب بها لا في لبنان ولا في سوريا ولا في العراق. في اليمن نفسه لا يمكن لإيران سوى أن تواجه مشاكل في المستقبل. بدل على ذلك فشل الحوثيين المزة تلو الأخرى في الاستيلاء على مارب وذلك على الرغم من ضعف "الشريعة" التي تدافع عنها. عاجلاً أم آجلاً، لن يكون أمام إيران سوى الاعتراف بأن مغامرتها اليمينية لن تكون نزهة وذلك على الرغم من مدى ولاء الحوثيين لها، وهو ولاء أعمى لجماعة لا علاقة لها بالمدول الحديثة وكيفية إدارتها.

بمعزل عن عوامل أخرى. في مقدم هذه العوامل التغيير الكبير الذي حصل في المنطقة منذ 2015. يشمل هذا التغيير العقوبات التي فرضتها إدارة دونالد ترامب والتي كشفت هشاشة الاقتصاد الإيراني. أكثر من ذلك، كشف اغتيال الأميركيين مطلع العام 2020 لقائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" قاسم سليماني بعيد خروجه من مطار بغداد أن "الجمهورية الإسلامية" ليست سوى نمر من ورق. تبين أن ليس في استطاعة إيران الرد على اغتيال الرجل الثاني فيها وأن كل كلام عن الانتقام من إدارة دونالد ترامب لتصفيتها سليماني وأبو مهدي المهندس نائب قائد "الحشد الشعبي" في العراق يظل كلاماً.

في النهاية نهبت إيران إلى الصين من موقع ضعف وليس من موقع قوة. الصين ليست جمعية خيرية وهي مستعدة للاستفادة من أي ضعف إيراني نظراً إلى حاجتها إلى الطاقة الرخيصة. إيران مستعدة لتأمين الطاقة الرخيصة للصين في ضوء العقوبات الأميركية التي تجبرها على بيع نفطها بأقل من سعر السوق. إضافة إلى ذلك إن الصين غير مستعدة للتضحية بعلاقات تقيمها مع دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل من أجل إيران. كل ما في الأمر أن الصين ستكون موجودة في إيران بما في ذلك عسكرياً. يوجد كلام جدي عن أنه سيكون في الأراضي الإيرانية نحو خمسة آلاف جندي صيني، إن لم يكن أكثر، من أجل حماية مشاريع معينة تحتاج إلى وجود عدد ضخم من الخبراء الصينيين.

ما نشهده حالياً بمثابة تنويع لسلسلة من السياسات الخاطئة أوصلت إيران إلى الحزن الصيني في حين كان الشعاع الذي رفعه آية الله الخميني مؤسس "الجمهورية الإسلامية"، "لا شرقية ولا غربية، بل جمهورية إسلامية" أي أن الجمهورية التي يريدونها مستقلة عن الشرق وعن الغرب في الوقت ذاته. أراد أيضاً أن تكون هذه الجمهورية مستقلة كلياً عن اقتصاد النفط والغاز، فإذا بها تحت رحمة النفط والغاز أكثر من أي وقت.

ستكون المفاوضات الإيرانية - الأميركية شاقة، خصوصاً إذا اعتبرت إيران أنه لم يعد أمام الإدارة الأميركية سوى الاستسلام لرغباتها. مثل هذا الاستسلام ممكن في حال رفضت

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

تعتقد "الجمهورية الإسلامية" أنه بات في استطاعتها مفاوضة "الشيطان الأكبر" من موقع قوة. تعتقد ذلك في ضوء الاتفاق الإستراتيجي الذي وقعته مع الصين لمدة 25 عاماً من جهة، وفي ضوء احتفاظها بأوراقها الإقليمية في الوقت ذاته من جهة أخرى. المعنى بالأوراق الإقليمية العراق وسوريا ولبنان، واليمن الذي صار منصة إيرانية لإطلاق صواريخ في اتجاه الأراضي السعودية.

قد يكون وجود إيران في موقع قوة صحيحاً وقد لا يكون. يعود ذلك إلى أن السؤال الذي يبقى مطروحا هو هل يمكن عزل الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني عن سلوك "الجمهورية الإسلامية" في المنطقة والعالم وعن صواريخها الباليستية المجهزة وطائراتها من دون طيار؟

الأكد أن الإدارة الأميركية لن تستسلم أمام إيران ولكن هل تستطيع إقحامها أن نتائج العدوانية لا يمكن أن تكون مثمرة وكل ما يمكن أن تؤدي إليه هو الاستسلام الإيراني أمام الصين

نجح الأوروبيون في توفير انعقاد مفاوضات غير مباشرة بين الإيرانيين والأميركيين وذلك في ضوء رغبة الإدارة الجديدة في واشنطن، التي مضى شهران ونصف شهر على وجودها في البيت الأبيض، في العودة إلى الاتفاق النووي الموقع صيف 2015. كان ذلك في عهد باراك أوباما الذي شغل فيه جو بايدن موقع نائب الرئيس طوال ثماني سنوات. لكن المشكلة تكمن في أنه حتى لو رعت واشنطن في العودة إلى الاتفاق الذي مزقه دونالد ترامب في العام 2018، يبقى أن مثل هذه العودة لا يمكن أن تكون

دلالات الاستدارة الإيرانية نحو الصين

العربية السعودية. ولذا يعتبر أحد المتابعين للسياسة الخارجية الصينية أن "الصين لا تدعم أي طرف في منطقة الشرق الأوسط على حساب أطراف أخرى وترفض مفهوم الأحلاف وإنشاء الكتلت، كونها تحمل عقبة الحرب الباردة وتزعزع احتمالية حدوث التوترات والحروب، وهي تفضل في المقابل التركيز على بناء شبكة واسعة من الشراكات الإستراتيجية معتمدة في ذلك على قوتها الاقتصادية المتنامية".

بالرغم من أهمية التبادل الصيني - الإيراني (الصين أكبر شريك تجاري لإيران، في حين أن طهران هي ثالث أكبر زبون لبكين في الشرق الأوسط) فقد خفضت الصين بشكل كبير تبادلاتها الاقتصادية مع إيران منذ عام 2018 امتثالاً للعقوبات الأميركية. والأمر مع التوتر الأميركي - الصيني وفي سياق مع اقتناع واشنطن المنتظر على طهران تنتهج بكين الفرصة، إذ قامت إيران بشحن كميات قياسية من النفط إلى الصين خلال الأشهر القليلة الماضية بطرق غير مباشرة، وأفاد متعاملون ومحللون في سوق الطاقة بأن الصين تلقت تدفقا كبيرا آخر من النفط الإيراني الرخيص في مارس الماضي، الذي يأتيها على أنه خام من منشآت أخرى، ويمكن أن يصل ما يقرب من مليون برميل يوميا من الخام الإيراني إلى الصين أي ما يقرب من نصف الكمية التي أتت من السعودية، أكبر مصدر في العالم، إلى الصين في أول شهرين من هذا العام، وهذه الأرقام بحد ذاتها تخلق روسيا المنتجة للنفط ظلماً وتقلق واشنطن.

إنها إذا لعبة مصالح وتوازنات في المقام الأول ولا مكان فيها للأيديولوجيات بعيداً عن إرث الخميني وظل ماو، لأن الصيغة الجديدة للعولمة التي ترفع لواءها بكين وتسلم بها طهران تراعي تدفق الرساميل والسلع والمصالح الوطنية وما الشعوب فيها إلا مادة صراع دولي سيحتمد في غرب آسيا وأفصاها خلال هذا القرن.

أن إدارة باراك أوباما حينئذ فضلت عدم التدخل لدمعها. وفي سعي للتبرير في الداخل الإيراني يقول محمود واعظي مدير مكتب الرئيس حسن روحاني إن "الاتفاق هو خارطة طريق لعلاقاتنا واستثماراتنا وتجارتنا المشتركة مع الصين وستستكمل خلال الأشهر والسنوات المقبلة (...). هذه الوثيقة ليست اتفاقية أو صفقة، إنما هي إطار عام لرسم العلاقات بين البلدين للعقود المقبلة وهي ليست ملزمة للطرفين". أما المتحدثة باسم وزارة الخارجية فقد حرصت على القول "لا تسعى الصين أبداً إلى أي مصلحة خاصة في الشرق الأوسط، ولا تحدد مناطق لفرض النفوذ، ولا تدخل في معارك جيوسياسية". وفي ما يتعدى الأهداف الحقيقية للجانبين يأتي توقيع الإعلان عن اتفاق يتم التفاوض عليه منذ 2016، ليتناسب مع رغبة إيران في توجيه رسائل للغرب ومع رغبة الصين في تطبيق إستراتيجياتها ومنافسة واشنطن في هذه المنطقة الحيوية.

من الناحية الاقتصادية لا بد من تقييمه عبر مقارنة هذا الاتفاق بأمثاله في الإقليم، ففي العام 2016 جرى توقيع اتفاق مماثل بين الصين والمملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط وأكبر مزود للمخزون الصيني الإستراتيجي ويشير إلى أن وزير الخارجية الصيني بدأ جولته الإقليمية في الرياض وليس في طهران. ولا يقتصر القلق الأميركي والأوروبي حيال هذا الاتفاق على الجانب الاقتصادي، إذ أن الخبراء الأوروبيين المتابعين لبرنامج إيران النووي والباليستي يخشون من تسرب التكنولوجيا الصينية إلى إيران عبر كوريا الشمالية، لكن أوساط الصناعات الدفاعية تركز على أدوار موسكو وبيونغ يانغ مشيرة إلى التعاون الكبير في نقل التكنولوجيا من إسرائيل نحو الصين. وهذا النوع من العلاقات الصينية يشمل مصر والجزائر والعراق وكذلك إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمملكة

وقطاع التكنولوجيا. في المقابل تعهدت طهران التي منعها واشنطن من تصدير نفطها بإمداد بكين بالبحروقات بأسعار مخفضة. لكن ذلك أثار حفيظة الأوساط القومية متهمه الجمهورية الإسلامية المخنوقة بالعقوبات الأميركية بـ"بيع البلاد" إلى "التنين الصيني"، ووصل الأمر إلى التنكير بأنه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر فقدت إيران العديد من أراضيها في القوقاز لصالح الإمبراطورية الروسية جارته المنافسة بعد حروب بينهما.

وهذه الصفقة التي أراد الجانبان كتم تفاصيلها ليست معاهدة دولية، بل مذكرة تفاهم تتعلق بثلاثة مجالات محددة للتعاون بين البلدين. وإذ تبقى أوساط صينية احتواها على جوانب أمنية سرية، يتهم مركز راند الأميركي الصين بدعم قمع "الانتفاضة الخضراء" الإيرانية في 2009 متناسياً

من نواح متعددة، فهما حضارتان قديمتان. ويتم التأكيد من الجانبين على أهمية علاقاتهما السياسية والثقافية مع التشديد على القواسم المشتركة في تراثهما القديم والتعاون بينهما في القضايا المعاصرة إذ تلقت إيران والصين في الحقبة الحالية على رفض هيمنة الولايات المتحدة (حسب وصية الخميني).

في العودة إلى الوثيقة التي وقع عليها يوم 28 مارس الماضي وزيراً خارجية الصين وروسيا في طهران، فهي وثيقة من خمس صفحات مكتوبة بالصينية والفارسية وتحدد خارطة الطريق لمجالات التعاون بين البلدين لمدة 25 عاماً. منذ يونيو 2020 قدمت الصحافة الإيرانية الرسمية النص كمشروع بقيمة 400 مليار دولار من الاستثمارات الصينية في إيران في صناعة النفط والغاز وشبكات الطرق والسكك الحديدية والمطارات

محط اهتمام روسي وأنجلو - سكسوني، ما هو صراع جديد يرتسم حول إيران بين القطبين الأميركي والصيني.

كانت العلاقة مع واشنطن زبنيّة ووصلت إلى ذروتها مع رهان باراك أوباما على الشراكة بالرغم من كل إسقاطات العداء والخسومة، لكنها تمر بامتحان عسير تبعاً لتضارب المصالح بعد تعاون غير مباشر بدأ في 2001 بزخم وتصاعد خلال حرب العراق وبعدها، لكنه أخذ يتراجع منذ حقبة ترامب. ولذا نظراً لعدم وجود إمكانات اقتصادية كافية عند روسيا وتبعاً لعدم قدرة أوروبا على التغريد بمفردها بعيداً عن واشنطن، وجدت طهران في "مبادرة الحزام والطريق" الصينية وسيلة

للإنتفاخ على بكين ومجازة طموحاتها في التوسع الاقتصادي والإستراتيجي، علماً أنه تجمع بين الصين وإيران علاقات وثيقة ولكنها معقدة. والبلدان متشابهان

د. خطار أبو دياب
أستاذ العلوم السياسية المركز
الدولي للدراسات والبحوث - باريس

كان شعار "لا شرقية، لا غربية، جمهورية إسلامية" من أبرز تعاليم الخميني مؤسس الحكم الحالي في إيران. لكن بعد أكثر من أربعة عقود يتضح بما لا يقبل الشك أن الإستقلالية لم تتحقق وأن مسعى إعادة المجد الإمبراطوري دفع لتحويل إيران إلى مدى جيوسياسي يخضع لضغوط صراع القوى الكبرى.

بينما كانت تتركز الإنظار على العودة للعمل بالاتفاق النووي للعام 2015 إثر تمرکز إدارة باين، بدأ الأمر متعزراً أو متاخراً، وإذ بطهران توقع اتفاقاً للتعاون الإستراتيجي مع بكين لمدة ربع قرن. للوهلة الأولى يبدو الأمر إنجازاً كبيراً لطهران يخرجها من عزلتها ويمثل ورقة في التفاوض مع إدارة باين لاحقاً. لكن الواقع أكثر تعقيداً لأن هذا الاتفاق يطيح على الكثير من التضخيم المقصود لأهداف داخلية وخارجية، لكنه سيجعل العلاقة الإيرانية مع الجار الروسي أصعب ولأن الصين غير مستعدة ليكون ذلك مفتاحاً للصدام مع واشنطن بشكل مباشر على أبرز ممرات "طرق الحرير الجديدة".

بالرغم من كل المتاعب والتعرجات والتجاذب المفتوح صعوداً وهبوطاً مع واشنطن، نجحت إيران في فنون المناورة كي لا تكون أراضيها مسرحاً مباشراً لصراعات الآخرين وذلك بعد معاناتها خلال الحرب مع العراق. بيد أنه منذ 2010 أخذت إيران تتعرض لهجمات داخل أراضيها متصلة ببرامجها النووية والصاروخية وبالإرهاب، لكن تمددها الإقليمي ومشروعها الإمبراطوري جعل من دول عربية مجاورة مركزاً للصراعات. والأمر في خضم تنافس أميركي - صيني محتدم تجد إيران نفسها في قلب المععة وهكذا بعدما كانت بلاد فارس تاريخياً

